Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة بنغازي"

نجوى منصور صالح محمد كاملة محمد عبد الحميد عثمان أكرم مصطفى عبدالله حسين
عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الأبيار

تاريخ الاستلام2025/8/17 –تاريخ المراجعة: 2025/9/16– تاريخ القبول: 2025/9/18– تاريخ للنشر: 26/9/ 2025

الملخص :

–تهدف الدراسة إلى التعرف على معايير التدقيق الداخلي وأثرها على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي؛ لاستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين والبالغ عددهم(44) موظفًا، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (40) استمارةً صالحةً للتحليل، وكانت معالجتها باستخدام(spss) ، وقد أظهرت النتائج العامة للدراسة أنه يوجد اثر لمعايير التدقيق الداخلي على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة أهمها: زيادة الموارد المخصصة لأقسام التدقيق الداخلي (بشرياً وتقنياً) لتمكينها من أداء مهامها بفعالية أكبر، تعزيز التعاون بين أقسام التدقيق الداخلي والالتزام لضمان الامتثال للأنظمة الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: لمعايير التدقيق الداخلي، فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، المصارف التجارية.

Study Summary

This study aims to examine internal auditing standards and their impact on the effectiveness of internal control systems within Libyan commercial banks. To achieve its objectives, the study employed a descriptive-analytical methodology to assess the perceptions of the study sample, which consisted of 44 employees. Following the distribution of the questionnaire, 40 valid responses were retrieved and subsequently analyzed using SPSS.

The overall findings indicate that internal auditing standards exert a significant influence on the effectiveness of internal control systems. The study concludes with several recommendations and proposed solutions, the most notable of which are: increasing the human and technical resources allocated to internal audit departments to enhance their operational effectiveness, and strengthening cooperation between internal audit and compliance departments to ensure adherence to both internal and external regulatory frameworks.

Keywords: internal auditing standards, effectiveness of internal control systems, commercial banks.

المقدمة

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور محوري في دعم الاقتصاد من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتمويل. ومع اتساع نطاق أعمالها وتنوع أنشطتها، تزداد الحاجة إلى أنظمة رقابية فعالة تضمن سلامة العمليات وحماية الموارد.

وفي هذا الإطار برزت معايير التدقيق الداخلي الدولية كإطار مهني موحد يهدف إلى تعزيز الشفافية، رفع كفاءة إدارة المخاطر، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

إن تطبيق هذه المعايير داخل المصارف التجارية لا يقتصر على تحسين جودة التقارير المالية أو تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية فحسب، بل يمتد أثره ليشمل تحسين الربحية عبر الحد من الهدر، اكتشاف أوجه القصور، وتوجيه الإدارة نحو اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين فعالية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية وتحقيق مستويات أفضل من الأداء المالي، وذلك من خلال التأكيد على أن الرقابة الفعالة والتقييم المستمر للعمليات ليس هدفاً رقابياً فقط، بل أداة استراتيجية لدعم الاستقرار المالي وتحقيق ميزة تنافسية للبنوك التجارية في بيئة مصرفية تتسم بالمخاطر والتغيرات السريعة.

حيث يعمل التدقيق الداخلي على تعزيز كفاءة وفعالية العمليات المصرفية، وتقوية آليات الرقابة والشفافية داخل المصارف التجارية، والحد من المخاطر المالية المحتملة، بما يسهم في بناء ثقة العملاء والمستثمرين، ودعم الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية، ومواكبة أفضل الممارسات والمعايير الدولية في الإدارة المصرفية .

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها معايير التدقيق الداخلي الدولية كمرجع مهني يسعى إلى رفع كفاءة الأنظمة الرقابية، وتعزيز الشفافية، إلا أن العديد من المصارف التجارية مازالت تواجه تحديات في التطبيق الفعلي لهذه المعايير.

ويظهر ذلك من خلال وجود بعض جوانب القصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مثل ضعف أليات المتابعة والتقييم الدوري، وعدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة التي تملك الخبرة في تطبيق تلك المعايير وفق أفضل الممارسات الدولية.

كما أن غياب التطبيق الشامل والفعال لهذه المعايير يؤدي إلى قصور في اكتشاف المخاطر التشغيلية والمالية في الوقت المناسب، مما قد ينعكس سلباً على مستويات الربحية، ويؤثر على ثقة العملاء والمستثمرين في كفاءة المصارف التجارية، كذلك فإن التحديات المتعلقة بالتكاليف المرتفعة لتبني أنظمة رقابية متطورة، وضعف ثقافة الالتزام لدى بعض الإدارات، تسهم في إعاقة الاستفادة الكاملة من مزايا هذه المعايير.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يسهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوع التدقيق الداخلي في المصارف التجارية باعتباره أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والمصداقية المالية، وضمان حماية أموال المودعين واستقرار النظام المصرفي. كما أن معالجة أوجه القصور في تطبيق معايير التدقيق الداخلي يسهم في رفع كفاءة الأداء الرقابي، والحد من المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسات المصرفية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تسعى إلى ربط الواقع العملي للبنوك التجارية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بما يتيح للمسؤولين وصناع القرار الاستفادة من نتائجها في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصارف التجارية، وذلك من خلال الكشف عن مدى التزام هذه المؤسسات بالمعايير المعتمدة، وتحليل أوجه القصور التي قد تعيق فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى السعي لفهم انعكاسات الالتزام أو عدم الالتزام بهذه المعايير على مستوى الشفافية والكفاءة في الأداء المصرفي، وصولاً إلى تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها الإسهام في تطوير نظم التدقيق الداخلي وتعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية واحدة كالتالي:

الفرضية الرئيسية: "يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي".

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة إدارة المخاطر في المصارف التجارية بمدينة بنغازي".

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي".

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي".

الفرضية الفرعية الرابعة: "يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي".

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لموضوع البحث، حيث يهدف إلى وصف الواقع الفعلي لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية داخل المصارف التجارية، كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين مستوى الالتزام بهذه المعايير ومستوى ربحية المصارف.

أما هيكلية الدراسة فتمثلت في التالي:

الجانب النظري: يعتمد على الكتب والمراجع العلمية والمجلات المحكمة والدراسات السابقة ذات الصلة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وذلك لبناء إطار نظري يوضح المفاهيم الأساسية والعلاقة بين التدقيق الداخلي والربحية.

الجانب الميداني: يقوم على دراسة المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك باستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبانة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة ضمن عدة جوانب رئيسية وهي:

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المصارف التجارية (مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية) في مدينة بنغازي.

الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على موظفي المصارف التجارية (مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية) في مدينة بنغازي.

الحدود الزمنية:

تجع البيانات لهذه الدراسة خلال عام 2025.

الدراسات السابقة:

دراسة أولاد البركة (2016) بعنوان:" دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة الشركة الجزائرية لكهرباء والغاز سونلغاز". هدفت دفت الدراسة للكشف عن الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز، تم استخدام المنهج التحليلي وتكونت عينة الدراسة من جميع الميزانيات للسنوات (2015،2014،2013) وتم حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وتم التوصل لوجود أثر واضح للتدقيق الداخلي في الأداء المالي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز، وقد أوصت الدراسة بضرورة بحث العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات.

دراسة بخروبة الغالي، (2019) بعنوان: ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في المؤسسة البنكية، دراسة معيار1300 تناولت هذه الدراسة (أطروحة دكتوراه) قياس اثر جودة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة في المؤسسة البنكية،وإبراز العلاقة التكاملية والتعاونية مع كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي في اطار الحوكمة الإطار العام للحوكمة، و الوقوف على السلبيات التي تحد من فعالية التدقيق الداخلي، وخلصت الدراسةالى ان هناك علاقة طردية ما بُين التدقيق الداخلي و حوكمة المؤسسات، وكذا التعاون الحاصل بين لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي و والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة حيث ساهم في إضفاء الثقة في المعلومة مما يضمن جودتها، التي بدورها تنعكس على اداء المدقق الداخلي وعلى البنك ككل.

دراسة Ado., Rashid., Mustafa and Ademola (2020) بعنوان: "أثر جودة التدقيق على الأداء المالي للشركات النيجيرية المدرجة في البورصة"، كان الهدف من الدراسة بيان أثر جودة التدقيق على الأداء المالي للشركات النيجيرية المدرجة في البورصة. كانت عينة الدراسة (84) شركة مسجلة في البورصة النيجيرية مع (765)عينة للفترة (2012–2018) تم استخدام المدخل الثانوي لاسترجاع البيانات من ثومسون رويترز داتاستريم، والبيانات المالية للشركات المسجلة وقد توصلت الدراسة بأن لرسوم التدقيق عالقة إيجابية ذو دلالة إحصائية العائد على الأصول، ويوجد أثر لحجم مكتب التدقيق على العائد على الأصول.

دراسة السليحات (2021) بعنوان: "أثر جودة التدقيق الخارجي في الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر جودة التدقيق الخارجي في الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي أما بالنسبة لعينة الدراسة فقام الباحث بعمل مسح شامل لمجتمع الدراسة لتكون عينة الدراسة هي نفسها مجتمع الدراسة ومكونة من (12)بنكاً تجارياً المالية الخاصة بتلك المصارف. أردنياً التي تنطبق عليها شروط الدراسة ، من

خلال جمع التقارير تم جمع بيانات الدراسة من خلال الرجوع إلى التقارير المالية المنشورة للفترة (2015-2019) وتم احتساب متغيرات الدراسة لهذه التقارير لقياس اثر المتغير المستقل) جودة التدقيق الخارجي بأبعاده(على مؤشرات المتغير التابع الأداء المالي بأبعاده) توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (5%) لجودة التدقيق الخارجي بأبعاده (أتعاب التدقيق، رأي المدقق، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية) في العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية وكذلك توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) لجودة التدقيق الخارجي بأبعاده (أتعاب التدقيق، رأي المدقق، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية) في ربحية السهم الواحد في المصارف التجارية الأردنية.

(دراسة)(Panhwar, Memon, Naeem, Kandhro, Zainulibad, Qaisar (2022

بعنوان: "التدقيق الداخلي"، هدفت الدراسة إلى بيان أن التدقيق الداخلي هو الأداة الفاعلة للحكم على مستوى تلبية المتطلبات التي توجد الحاجة لها ولتحسين نظام إدارة الجودة للمنظمة وتحسين الأداء من خلال الامتثال لمعايير مناسبة للتدقيق لضمان أن المنتج أو الخدمة التي قدمت تلبي احتياجات العملاء، توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ينتج عنهما المعلومات المفيدة لتعريف مشاكل في المنظمة من أجل تحسين العمليات والإجراءات.

المبحث الثاني: الجانب النظري

مفهوم معايير التدقيق الداخلي:

ومعايير التدقيق هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه، ويعتمد عليها في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق (الذنيبات، 2006).

معايير التدقيق الداخلي الدولية: وهي معايير الأداء والصفات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، حيث ينظم من خلال هاتين المجموعتين نشاط التدقيق في المنشآت المختلفة والقائمين على أنشطة التدقيق الداخلي، كما يتضمن ضبط لنشاط التدقيق الداخلي من خلال لجان التدقيق في المنشآت (Roth،2017) .

كما عرف (المغني، 2003) معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقاً لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين IIA".

أهمية معايير التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي (Venables and Impey , 1988):

1. تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

2. المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ إن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.

3. وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضرورياً بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن إلى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

4. يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

أهداف معايير التدقيق الداخلي:

حدد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في كانون الأول من عام 2000 أهداف هذه المعايير في الآتي (2001، IIA):

1. بيان المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون.
2. وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
3. وضع أسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين.
4. التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.

أقسام معايير التدقيق الداخلي:

وبحسب المعهد الأمريكي فإن المعايير تقسم إلى قسمين ويبين الجدول الآتي المعايير الفرعية لمعايير (الصفات والأداء):

رقم المعيار	معايير الصفات (الخصائص)	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسؤولية	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	المهارات والعناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهمات
1300	برنامج ضمان وتحسين الجودة	2300	تنفيذ المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	متابعة سير العمل
		2600	إبلاغ قبول المخاطر

المصدر: معايير (2017، IIA).

1. معايير الصفات (الخصائص) – (سلسلة 1000): إن السمات والخصائص الأساسية التي يجب أن تكون في الأفراد والهيئات التي تمارس نشاط التدقيق الداخلي تنضوي تحت هذا المعيار.
2. معايير الأداء (سلسلة 2000): وهي المعايير التي تضبط تقييم أداء نشاط التدقيق وجودة مخرجاته.

وهذه المعايير يتم تطبيقها على كافة أنشطة التدقيق الداخلي.

مفهوم الربحية في المصارف التجارية:

إن تحقيق الأرباح هو الهدف الأهم الذي تسعى له المصارف التجارية كما هي باقي المنشآت الاقتصادية، لذا تعتبر الربحية مطلب رئيسي للمساهمين والمستثمرين وإدارة المنشأة ومالكيها، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (محمد، 2014).

إن الربحية هي النتيجة التي تستدل بها على معدل العوائد الناتجة عن الاستثمار في النشاطات، والشروع بتحليل القوائم المالية وبيان معدل الربحية للبنك يشترط مراعاة عاملين رئيسيين هما (مطر، 2010):

1. مدى إمكانية المنشأة على ضبط التكاليف.
2. تحقيق الاستغلال الأمثل للأصول لتحقيق الإيرادات.

مؤشرات قياس الأداء المالي:

تعددت المقاييس والأدوات التي نستخدمها في الأداء المالي للمنشآت للوصول إلى نتائج تمكننا من فهم حقيقة نشاط المنشأة ومقارنته بالمنشآت المماثلة في نفس المجال، وعندها نصبح قادرين على قراءة الفروق في الأداء بشكل علمي ومهني (الحسيني والدوري،2000)، ويتوجب على الشخص القائم بعملية التحليل المالي الإحاطة بكافة النسب المالية التي تحدد الوضع المالي للمنشآت والتأكد من أنه يلتقي مع أهداف المنشأة المرسومة والمخططة من خلال مقارنة النسب المالية للمنشآت المماثلة، أو مقارنة الأداء للمنشأة ذاتها خلال عدة فترات لتحديد اتجاهات الأداء المالي لها (جوارنة، 2014).

آلية تقييم ربحية المصارف التجارية:

تعتبر النسب المالية المستمدة من بيانات القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية هي الأداة لقياس الربحية والأداء المالي، وتعد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الأكثر استخداماً لبيان نتيجة أعمال الفترة المالية.

وهناك عدد من النسب المالية (نسب الربحية ـ نسب النشاط) التي نعتمد عليها في قياس ربحية المصارف التجارية وبيان الكفاءة الإنتاجية، ونظراً لأهمية نسب الربحية سيتم مناقشة النسب التالية:

(العائد على الأصول، العائد على السهم).

1 ـ العائد على الأصول (Return On Assets):

$$\text{العائد على الأصول} \; (ROA) = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

ويتفرع عن هذا المؤشر نسبتان (قريشي، 2011):

أ–هامش الربح (Profit Margin): الذي يبين نتائج الكفاءة في الرقابة على التكاليف وفق المعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} \; (PM) = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الإيرادات}}$$

ب ـ إنتاجية الأصول (AU): أي أن استخدام الأصول كان يحقق الكفاءة والاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية للأصل

$$\text{إنتاجية الأصل} \; (AU) = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

هامش الربح = العائد على الأصول (الخلايلة، 2014).X وعليه فإن: إنتاجية الأصول

2. العائد على السهم (Earning Per Share) :

ويستخدم لمعرفة قيمة العائد لكل دينار مستثمر في عمليات البنك وأنشطته من قبل حملة الأسهم العادية،

ويحسب من العلاقة (آل شبيب، 2014):

$$\text{العائد على السهم (EPS)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

المبحث الثالث: الإطار العلمي للدراسة

أداة الدراسة:

استُخدِمت استمارة الاستبيان لكونها أداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة، حيث تعد استمارة الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات ملاءمة؛ لأنها توفر كثيراً من الجهد في عملية جمع البيانات، هذا وقد استعان البُحاث ببعض الدراسات السابقة في تصميم استمارة الاستبيان، كما استُخدِم مقياس ليكرت الخماسي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية في مدينة بنغازي، وبعد تحديد مجتمع الدراسة وتحديد عينة الدراسة بدقة شرع البُحاث في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة من الموظفين والعاملين في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.

وقد وزعت استمارات الاستبيان على عينة الدراسة، وُزّعت (44) استمارة استبيان، تعذر الحصول على اربعة منها، واستُرجعت أربعون استمارة، وهكذا تكون نسبة الاستجابة 90.91%، وهي نسبة يرى البُحاث أنها مقبولة.

تحليل الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

–توزيع أفراد العينة حسب المصرف:

يتبين من الجدول(1) المتعلق بالمصرف أن النسبة الأعلى لأفراد العينة هم من موظفي مصرف الوحدة وقد بلغت (50.0%)، وتحصل موظفو التجاري الوطني على نسبة (32.25%)، أما موظفو مصرف الجمهورية فقد تحصلوا على النسبة الأقل وبلغت (17.5%).

جدول(1) توزيع أفراد العينة حسب المصرف

المصرف	التكرارات	النسبة
مصرف الوحدة	20	%50.0
مصرف التجاري الوطني	13	%32.5
مصرف الجمهورية	7	%17.5
المجموع	40	100%

– توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

يتبين من الجدول(2) المرتبط بالنوع أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور وقد بلغت بنسبة(70.0%)، أما الإناث فقد بلغت(30.0%).

جدول(2) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الجنس	التكرارات	النسبة
الذكر	28	70.0%
الأنثى	12	30.0%
المجموع	40	100%

- توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

يتبين من الجدول(3) المتعلق بالتخصص أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة وبنسبة بنسبة (45.0%)، وجاءت في المرتبة الثانية تخصص إدارة الأعمال وبنسبة بلغت (22.5%)، أما تخصص تمويل ومصارف فقد جاءت في المرتبة الثالثة ونسبة وبلغت (17.5%)، أما تخصص الاقتصاد فجاءت في المرتبة الرابعة وبنسبة بلغت (12.5%)، وجاءت في المرتبة الآخيرة التخصصات الأخرى وبنسبة بلغت(2.5%).

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة
محاسبة	18	%45.0
إدارة أعمال	9	%22.5
اقتصاد	5	%12.5
تمويل ومصارف	7	%17.5
اخرى	1	%2.5
المجموع	40	100%

- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

يتبين من الجدول (4) المرتبط بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة (40.0%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة (من 10 أقل من 15 سنة) وبنسبة بلغت (30.0%)، ثم جاءت المرتبة الثالثة فئة(أقل من 5 سنوات) وبنسبة بلغت (20.0%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة فئة(15 فما فوق) وبنسبة بلغت (10.0%).

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	%20.0
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	%40.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	12	%30.0
15 سنة فما فوق	4	%10.0
المجموع	40	%100

- **توزيع أفراد العينة المسمى الوظيفي:**

يتبين من الجدول (5) المرتبط بالمسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في المسمى الوظيفي(موظف) وبنسبة بلغت(55.0%)، وجاءت في المرتبة الثانية المسمى الوظيفي(رئيس قسم) وبنسبة بلغت (32.5%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة المسمى الوظيفي(مدير) وبنسبة بلغت (7.5%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة المسمى الوظيفي(نائب مدير)وبنسبة بلغت (5.0%).

جدول(5) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة
مدير	3	7.5%
نائب مدير	2	5.0%
رئيس قسم	13	32.5%
موظف	22	55.0%
المجموع	40	100%

- **أساليب تحليل البيانات:**

- **ثبات مقاييس الدراسة وصدقها:**

من خلال الجدول يُلاحظ أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة تتراوح من (78.4% إلى 70.1%)، ومعاملات الصدق لمتغيرات الدراسة تتراوح من (88.5% إلى 83.7%)، ومن ثم إمكانية الاعتماد على الأداة في قياس ما صُمّمت من أجله.

جدول رقم (6) معاملات ثبات مقياس الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
كفاءة إدارة المخاطر	6	0.733	0.856
جودة التقارير المالية	6	0.771	0.878
مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية	5	0.784	0.885
تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين (العملاء)	6	0.722	0.849
تطبيق معايير التدقيق الداخلي	8	0.701	0.837
الأداة ككل	24	0.855	0.924

تحليل عبارات الدراسة:

المحور الأول: كفاءة إدارة المخاطر

الجدول(7)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة كفاءة إدارة المخاطر

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والمالية الرئيسية في المنظمة.	**3.75**	**1.104**	**75.0 %**	5

2	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم فعالية إطار عمل إدارة المخاطر في المنظمة.	3.70	0.853	74.0 %	6
3	تساعد تقارير وتوصيات التدقيق الداخلي الإدارة على وضع استراتيجيات مناسبة للتعامل مع المخاطر (تقبل، تخفيف، نقل، تجنب).	4.05	0.876	81.0 %	2
4	أدى عمل التدقيق الداخلي إلى زيادة وعي الموظفين والإدارة بالمخاطر المحتملة في أعمالهم.	3.75	0.840	75.0 %	4
5	ساعدت أنشطة التدقيق الداخلي في تقليل تكرار وحجم الخسائر الناجمة عن تحقق بعض المخاطر.	4.00	0.784	80.0 %	3
6	يتم استخدام نتائج التدقيق الداخلي بشكل فعال في تحديث خريطة المخاطر المؤسسية.	4.08	0.764	81.6 %	1
	الاتجاه العام لمحور كفاءة إدارة المخاطر	3.88	0.574		

يبين الجدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور كفاءة إدارة المخاطر حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "يتم استخدام نتائج التدقيق الداخلي بشكل فعال في تحديث خريطة المخاطر المؤسسية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.764) والوزن النسبي (81.6%)، وجاءت عبارة " يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم فعالية إطار عمل إدارة المخاطر في المنظمة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.853) والوزن النسبي (74.0%).

المحور الثاني: جودة التقارير المالية

الجدول(8)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة جودة التقارير المالية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	يساهم التدقيق الداخلي في ضمان دقة واكتمال البيانات المالية قبل إصدارها.	3.98	1.074	%79.6	3
2	يراجع التدقيق الداخلي فعالية الضوابط الرقابية المتعلقة بالإبلاغ المالي ومنع الأخطاء والاحتيال.	3.98	0.920	%79.6	2
3	أدى عمل التدقيق الداخلي إلى تقليل الملاحظات والتعديلات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي.	4.10	0.841	%82.0	1
4	يضمن التدقيق الداخلي الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) أو المعايير المحلية المعمول بها.	3.45	1.037	%69.0	5
5	يساعد وجود قسم تدقيق داخلي فعال على اكتشاف حالات الاحتيال أو الأخطاء الجوهرية في وقت مبكر.	3.78	1.000	%75.6	4
6	تزيد مصداقية وموثوقية التقارير المالية للمنظمة في نظر المستثمرين وأصحاب المصلحة بوجود تدقيق داخلي فعال.	3.45	1.197	%69.0	6
	الاتجاه العام لمحور جودة التقارير المالية	3.78	0.694		

يبين الجدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية محور جودة التقارير المالية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "أدى عمل التدقيق الداخلي إلى تقليل الملاحظات والتعديلات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.841) والوزن النسبي (82.0%)، وجاءت عبارة " تزيد مصداقية وموثوقية

التقارير المالية للمنظمة في نظر المستثمرين وأصحاب المصلحة بوجود تدقيق داخلي فعال" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.197) والوزن النسبي (69.0%).

المحور الثالث: مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية

الجدول(9)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تحسين فهم الموظفين للسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.	3.43	1.152	%68.6	5
2	يؤدي تطبيق معايير التدقيق الدولية إلى زيادة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.	3.60	0.928	%72.0	4
3	يساعد التدقيق الداخلي في تحديد أوجه القصور في الالتزام بالسياسات الداخلية ومعالجتها بشكل استباقي.	3.75	1.032	%75.0	3
4	هناك تعاون فعال بين قسمي التدقيق الداخلي والالتزام لضمان امتثال البنك للأنظمة الداخلية والخارجية.	4.25	0.630	%85.0	1
5	تقارير التدقيق الداخلي واضحة وتقدم تحليلاً دقيقاً لمستوى الالتزام بالسياسات.	3.85	1.027	%77.0	2
	الاتجاه العام لمحور مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية	3.77	0.710		

يبين الجدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "هناك تعاون فعال بين قسمي التدقيق الداخلي والالتزام لضمان امتثال البنك للأنظمة الداخلية والخارجية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.630) والوزن النسبي (85.0%)، وجاءت عبارة " تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تحسين فهم الموظفين للسياسات والإجراءات الداخلية للبنك" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.152) والوزن النسبي (68.6%).

المحور الرابع: تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين (العملاء)

الجدول(10)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين (العملاء)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	يزيد تطبيق البنك لمعايير مهنية عالية في التدقيق الداخلي من ثقتي كمتعامل في سلامة العمليات المالية.	4.38	0.807	%87.6	1
2	أعتقد أن البنوك التي تلتزم بمعايير التدقيق الدولية توفر حماية أفضل لبياناتي وأموالي.	3.93	1.071	"78.6 %	4
3	يعزز الالتزام القوي بالسياسات الداخلية من مصداقية البنك وسمعته في السوق.	3.95	0.986	%79.0	3
4	الشفافية في الإفصاح عن الممارسات (مثل مكافحة غسل الأموال) تزيد من شعوري بالأمان عند التعامل مع البنك.	3.90	1.105	%78.0	5
5	معرفتي بوجود تدقيق داخلي فعال ومستقل يطمئنني على عدالة وجدوى الخدمات والمنتجات المقدمة لي.	3.83	1.059	%76.6	6
6	بشكل عام، مستوى الثقة والمصداقية الذي أشعر به تجاه هذا البنك	4.20	0.966	%84.0	2

	مرتفع.				
	الاتجاه العام لمحور تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين (العملاء)	4.02	0.624		

يبين الجدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين (العملاء)حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "يزيد تطبيق البنك لمعايير مهنية عالية في التدقيق الداخلي من ثقتي كمتعامل في سلامة العمليات المالية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.807) والوزن النسبي (87.6%)، وجاءت عبارة " معرفتي بوجود تدقيق داخلي فعال ومستقل يطمئنني على عدالة وجدوى الخدمات والمنتجات المقدمة لي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (1.059) والوزن النسبي (76.6%).

المحور الخامس: تطبيق معايير التدقيق الداخلي

الجدول(11)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة تطبيق معايير التدقيق الداخلي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	يتمتع قسم التدقيق الداخلي في منظمتنا بالاستقلالية الكافية عن الإدارة التنفيذية.	4.23	0.698	%84.6	1
2	يمتلك مديرو التدقيق الداخلي الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.	3.70	1.137	%74.0	5
3	يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالموضوعية وعدم وجود تضارب في المصالح.	4.00	0.987	%80.0	4
4	يتبع قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية معتمدة قائمة على تقييم للمخاطر.	4.08	0.888	%81.6	3
5	يتم تخصيص موارد كافية (بشرية وتقنية) لدعم أنشطة التدقيق الداخلي.	3.65	1.331	%73.0	8
6	يلتزم فريق التدقيق الداخلي بمعايير المهنة (IPPF) الصادرة عن.IIA	4.18	0.958	%83.6	2
7	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية بشكل منتظم.	3.65	1.145	%73.0	7
8	يتم متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقارير التدقيق الداخلي بشكل منهجي.	3.68	1.071	%73.6	6
	الاتجاه العام لمحور تطبيق معايير التدقيق الداخلي	3.89	0.585		

يبين الجدول(11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تطبيق معايير التدقيق الداخلي حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "يتمتع قسم التدقيق الداخلي في منظمتنا بالاستقلالية الكافية عن الإدارة التنفيذية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.698) والوزن النسبي (88.8%)، وجاءت عبارة " يتم تخصيص موارد كافية (بشرية وتقنية) لدعم أنشطة التدقيق الداخلي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.331) والوزن النسبي (73.0%).

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة إدارة المخاطر في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (11)اختبار الفرضية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل R^2التحديد	اختبار جودة النموذج F	دلالة	B		Tاختبار
						B0	B1	
معايير التدقيق الداخلي	كفاءة إدارة المخاطر	0.621	0.385	19.345	.000	2.679	.475	12.813

بالنظر إلى الجدول السابق توجد علاقة ارتباط حيثُ كان معامل الارتباط =0.621 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية، كما أظهرت نتائج نموذج الأنحدار أن نموذج الأنحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة(19.345) بدلالة(000.)أصغر من مستوى المعنوية(0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر(38.5%) من التباين الحاصل في كفاءة إدارة المخاطر أما بقية القيمة 61.5% تفسرها عوامل أخرى، وكذلك جاءت قيمة(2.679) (B0)، وقيمة(0.475)(B1.) وهذا يدل على أنه كلما زادت كفاءة إدارة المخاطر حدثت زيادة في معايير التدقيق الداخلي بمقدار(475.)، وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة إدارة المخاطر في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (12)اختبار الفرضية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل R^2التحديد	اختبار جودة النموذج F	دلالة	B		Tاختبار
						B0	B1	
معايير التدقيق الداخلي	جودة التقارير المالية	0.561	0.314	17.223	.000	2.201	.394	11.734

بالنظر إلى الجدول السابق توجد علاقة ارتباط حيثُ كان معامل الارتباط =0.561 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية، كما أظهرت نتائج نموذج الأنحدار أن نموذج الأنحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة(17.223) بدلالة(000.)أصغر من مستوى المعنوية(0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر(31.4%) من التباين الحاصل في جودة التقارير المالية أما بقية القيمة 68.6% تفسرها عوامل أخرى، وكذلك جاءت قيمة(2.201) (B0)، وقيمة(0.394)(B1.) وهذا يدل على أنه كلما زادت جودة التقارير المالية حدثت زيادة في معايير التدقيق الداخلي بمقدار(394.)، وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (13)اختبار الفرضية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديدR^2	اختبار جودة النموذج F	دلالة	B		Tاختبار
						B0	B1	
معايير التدقيق الداخلي	مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية	0.513	0.263	20.753	.000	2.349	.263	11.432

بالنظر إلى الجدول السابق توجد علاقة ارتباط حيثُ كان معامل الارتباط =0.513 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية، كما أظهرت نتائج نموذج الأنحدار أن نموذج الأنحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة(20.753) بدلالة(.000)أصغر من مستوى المعنوية(0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر(26.3%) من التباين الحاصل في مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية أما بقية القيمة 73.7% تفسرها عوامل أخرى، وكذلك جاءت قيمة(2.349) (B0)، وقيمة(0.263)(B1.) وهذا يدل على أنه كلما زادت مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية حدثت زيادة في معايير التدقيق الداخلي بمقدار(.263)، وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير ملحوظ إحصائياً لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (14)اختبار الفرضية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديدR^2	اختبار جودة النموذج F	دلالة	B		Tاختبار
						B0	B1	
معايير التدقيق الداخلي الدولية	تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين	0.623	0.388	22.331	.000	2.681	.219	12.159

بالنظر إلى الجدول السابق توجد علاقة ارتباط حيثُ كان معامل الارتباط =0.623 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية، كما أظهرت نتائج نموذج الأنحدار أن نموذج الأنحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة(22.331) بدلالة(.000)أصغر من مستوى المعنوية(0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر(38.8%) من التباين الحاصل في تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين أما بقية القيمة 61.2% تفسرها عوامل أخرى، وكذلك جاءت قيمة(2.681) (B0)، وقيمة(0.219)(B1.) وهذا يدل على أنه كلما زادت تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين حدثت زيادة في معايير التدقيق الداخلي بمقدار(.219)، وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير ملحوظ إحصائياً لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين مع المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (14)اختبار الفرضية الرئيسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل R^2التحديد	اختبار جودة النموذج F	دلالة	B		Tاختبار
						B0	B1	
معايير التدقيق الداخلي الدولية	فعالية أنظمة الرقابة الداخلية	0.671	0.450	23.113	.000	2.673	.209	12.645

بالنظر إلى الجدول السابق توجد علاقة ارتباط حيثُ كان معامل الارتباط =0.671 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية، كما أظهرت نتائج نموذج الأنحدار أن نموذج الأنحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة(23.113) بدلالة(.000)أصغر من مستوى المعنوية(0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر(45.0%) من التباين الحاصل في معايير التدقيق الداخلي الدولية أما بقية القيمة 55.0% تفسرها عوامل أخرى، وكذلك جاءت قيمة(2.673) (B0)، وقيمة(0.209)(B1.) وهذا يدل على أنه كلما زادت فعالية أنظمة الرقابة الداخلية حدثت زيادة في معايير التدقيق الداخلي الدولية بمقدار(.209)، وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

1. يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة إدارة المخاطر عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.
1. يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.
2. يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على مستوى الالتزام بالسياسات الداخلية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.
3. يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين مع المصارف التجارية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.
4. يوجد تأثير ملحوظ لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها

1. تعزيز تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولي في المصارف التجارية ببنغازي، لما له من أثر واضح في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية.
2. زيادة الموارد المخصصة لأقسام التدقيق الداخلي (بشرياً وتقنياً) لتمكينها من أداء مهامها بفعالية أكبر.
3. تعزيز التعاون بين أقسام التدقيق الداخلي والالتزام لضمان الامتثال للأنظمة الداخلية والخارجية.
4. الاستفادة من نتائج التدقيق الداخلي في تحديث خطط إدارة المخاطر بشكل منتظم وفعّال.
5. رفع مستوى الوعي لدى الإدارة والموظفين بدور التدقيق الداخلي في تحسين الجودة والشفافية والحد من المخاطر.

6. تشجيع الشفافية في الإفصاح عن الممارسات مثل مكافحة غسل الأموال، لتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

7. إجراء مزيد من الدراسات على قطاعات مصرفية أخرى أو في مدن ليبية أخرى لمقارنة النتائج وتعميم الفائدة

المراجع:

1.الحسيني، فالح و الدوري، مؤيد. (2000). ".إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.

2.الذنيبات،علي"تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: تطور وتطبيق"، الجامعة الاردنية، الطبعة الأولى،2008.

3. السليحات، محمد (2001) "أثر جودة التدقيق الخارجي في الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

4. أولاد البركة، أم كلثوم (2019) " دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

5.بوخروبة الغالي، ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في المؤسسة البنكية، دراسة معيار1300، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مناجمنت مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019.

6.- جوارنة، روان مازن (2014). "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

7. دريد كامل آل شبيب. (2014). إدارة العمليات المصرفيـة، الطبعة الأولى دار الميسـرة، عمان.

8. عبد المغني، فضل علي (2003) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها
البنوك التجارية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ص45.

9.محمد جموعي قريشي (2011) "أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد"، الدراسة حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،3 ابريل.

10. محمد عرفان البيروتي، روان. (2014)."مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية- دراسة ميدانية في المصارف الخاصة "،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق،ص13.

11. مطر، محمد. (2010). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني"،الطبعة الثالثة،
دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن.

12. محمود عبد الحليم الخلايلة. (2014)."التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط7 ،دار وائل للنشر، الأردن، ص121.

13.Institute of Internal Auditors. 2001. Standards for the
Professional Practice of Internal Auditing, Internal Auditor, 58 (1): 79-93.

14.Panhwar, A., Memon, A., Naeem, A., Kandhro, A., Zainulibad, S.
،Qaisar, S., & Panhwa, A. (2022). Internal Audit.

DOI:http://dx.doi.org/10,5772/ intechopen.107220.

15.Rashid, N & Mustafa, U. (2020). "The Impact of Audit Quality on The Financial Performance of Listed Companies in Nigeria". Journal Of Critical Review, 7, (9): 37-42.

16.Roth ,D , (2017). "The International Professional Practices Framework". The Institute of Internal.

17.Venables, J. and Impey, K. 1988. Internal Audit,Butterworths Co, London, 2nd Edition.